كِتَابُ التَّبْيِين

عَن مَذَاهِبِ النحويّين البَصَريّين وَالكُوفيّين

أ ـ اسم الكتاب:

لم يذكر أحد من أصحاب الطبقات والتراجم التي اطّلعت عليها أن لأبي البقاء كتاباً باسم «التَّبيين عن مذاهب النَّحويين..» إذا استثنينا السُّيُوطي الذي ذكره باسم «التَّبيين» في «مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين» في كتاب الأشباه والنظائر في النَّحو ٢/١٤٠، وتُحفة الأديب في نحاة مغني اللّبيب: ١/٩٤ وما ذكره أصحاب الطَّبقات فيما يتعلق بهذا الكتاب هو «مسائل الخلاف في النحو» ذكر في النكت: ١٧٩، وطبقات النحاة: ٣٢٨، ولكن هذا لا ينفي الكتاب عن أبي البقاء، ولا يجعلنا نشكُّ في صحةِ نسبتهِ إليه، فلدينا من الدّلائل ما يثبته له دون أدنى شك، أمَّا الصّفدي، وابن قاضي شُهبة فقد ذكرا الكتاب بمضمونه لا باسمه، فهو حقّاً في مسائل الخلاف في النّحو، ولكن هذا لا ينفي أن يكون اسمه «التَّبيين....».

والشيءُ المهم الذي يجب أن نتنَّبه إليه هنا بالذّات، أن لأبي البقاء كتاباً آخر اسمه «التَّعليق» أو «التعليقة في الخلاف» وهو يشبه كتابنا هذا في اسمه، ولكنه مغاير له تماماً في فنّه؛ لأن كتاب «التَّعليق» أو «التّعليقة» إنما هو في الخلاف الفقهي، لا في الخلاف النَّحوي، وقد سبق أن تحدثنا عنه في عداد مؤلفاته مما يغني عن الإعادة.

وقد توهّم بعض الباحثين المحدثين أنه في الخلاف النحوي[1]،

(١) كتاب في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ص ٢٢٨ هامش (٢) وظن أيضاً أنه هو كتاب مسائل خلافية التي في دار الكتب المصرية برقم (٢٨ نحو).

والدَّليلُ على أنه في الخلاف الفقهي أنَّ ابن رجب[1] والدّاودي[2] نَصَّا على أنه في الخلاف في الفقه، وأن الصَّفدي[3] ذكر الكتابين معاً.

أمَّا عبارةُ السيوطي في الأشباه والنَّظائر ٢/٢٥ط الهند التي تفيد أن لأبي البقاء كتاباً اسمه «التَّعليقين» فهذه تحريف عن «التلـقين» وسبق أن ذكرنا في مؤلفات أبي البقاء كتابه «التَّلقين»، والذي يدلُّ على أنها التَّلقين أنها وردت هكذا في نسخة الكتاب المخطوطة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة (١ نحو) وهي نسخة قيمة قريبة من عصر المؤلف نُسخت سنة ٩٦٦هـ.

والتَّعليق أو التَّعليقة في الفقه سنة متبعة عند النابهين من طـلاب العلم، يعلق عن شيخه ما يخالِفُ مذهبهم فيسمى ما يجمعه «تَعليقاً» أو «تَعليقةً» كما أن «التَّعليق» أو «التَّعليقة» كانت تُطلق ويراد بها الشَّرحُ مطلقاً. وقد ألّف في الخلاف الفقهي كثير من معاصري أبي البقاء، منهم شَيخاه ابنُ الجَوزي، وابنُ هُبيرة.

فالذي يظهر في أن التَّأليف في مسائل الخلاف سواءً في الفقه أو في النحو سمةٌ من سمات عصر أبي البقاء، لذلك وجدناه يؤلف فيهما معاً.

وقد نشَر الدُّكتور محمد خير الحَلَوَانيّ كتاب «مسائل خلافيـة في النحو» لأبي البقاء فما علاقته بكتابنا هذا؟.

سبق أن أشرنا إلى أنَّ كتاب «مسائل الخلاف في النحو» هو نفسه كتاب «التَّبيين»، وأما كتاب «مسائل خلافية في النحو» الذي نشره الدكتور الحلواني فعلاقته بالتَّبيين علاقة الجزء بالكُلّ فهو جزء منه.

وقد تشكك الدكتور محمد خير الحلواني في كتاب «مسائل خلافية»

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/١١١.

(٢) طبقات المفسرين ١/٢٢٥.

(٣) نكت الهميان ١٧٩ ـ ١٨٠.

حيث يجد نصوصاً منه في كتاب الأشباه والنظائر في النّحو للسيُّوطي، منسوبة إلى التبيين وموجودة فيه، ولكنَّه يعود فيجزم بأن التَّبيين أو التَّعليق غير «مسائل خلافية» فيقول: فالتَّبيين أو التعليقة غير هذا الكتاب الذي ننشره.. المقدمة: ١٣.

حقّاً إنّ كتاب «التَّعليق» غير هذا الكتاب؛ لأن «التَّعليق» في الفقه كما تقدم،أما «التَّبيين» فليس عنه ببعيد إذْ كتابُ مسائل خلافية جزءٌ منه.

و«مسائل خلافية في النحو» هي المسائل الأولى من «التَّبيين» بنصها وترتيبها، كيفَ حَدَثَ هذا؟.

الذي يظهر لي أنَّ أبا البقاء ألَّف شروحَه ومطولاتِهِ من الكتب النَّحوية أولاً فقد ألّف «إعراب القرآن» ثم ألّف بعده «شرحَ اللُّمع» وكتاب «اللُّباب»، لأنه أحال على «إعراب القرآن» فيهما[1]، وكتاب «التَّبيين» بعدهُما، لأنه أحالَ عليهما فيه، وربّما كانت مطولاته في كتب النَّحو مثل «شرحِ المفصّل»، و«شرحِ الإيضاح» وغيرها.

ولما اجتمعت عنده المادة العلمية أخذ يفرقها على شكل رسائل مجتزأة من هذه المادة العلمية الضَّخمة، بشيء من التَّنظيم والاختصار والإيضاح، على حسب ما يتطلبه البحث، ويميل إليه طلاب العلم.

وكتاب «مسائل خلافية في النحو» مجزأ من كتاب «التبيين» واختار المسائل الخمس عشرة الأولى لأن الخلاف في غالبها ليس بين الكوفيين والبصريين.

ومما يؤكد لنا هذا أننا نجد لأبي البقاء مجموعة كتب في النحو لا يبعد أن تكون رسائل مختارة من مؤلفاته الأخرى مثل مسائل مفردة في

---

(١) اللباب لوحة ١٣٤/ب (الأزهرية)

النحو، «الإشارة في النحو»، و«التلخيص في النحو» و«مقدمة في النحو»، و«التهذيب في النحو»[1]. وغير ذلك.

ب ـ توثيقُ نِسبَة الكِتاب إلى المؤلّف:

عرف كتاب أبي البقاء منذ تأليفه عرفه تلاميذه الذين ترجموا له، ثم عرفه مَنْ بعدهم مِنْ أصحاب الطبقات حتى وصل إلينا. عرفوه باسم «مسائل الخلاف في النحو» ثم نقل عنه العلماء ورجعوا إليه وأحالوا عليه وسموه «التَّبيين».

قالَ بهاءُ الدِّين محمد بن إبراهيم بن النَّحاس في التّعليقة على المقرّب: ورقة: ٦٥. قال ابن الخباز ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «الكفاية»: ومنهم من يجيزه يعني: التّرخيم في الثلاثي السَّاكن، والضّمير في منهم يعود إلى الكوفيين ـ رحمهم الله تعالى ـ وكذلك يفهم من كلام أبي البقاء ـ رحمه الله ـ في كتاب: «التبيين». ذكره ابن الخبَّاز رحمه الله تعالى.

وقال الإمام أبو حيان في التّذييل والتَّكميل: ١/لوحة: ٣٦ (الأسكوريال): «... وهذه المسألة ذكرها أبو القاسم (أبو البركات) عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري وأبو البقاء العكبري في كتابيهما في اختلاف النحويين». ونقل عنه في تذكرة النحاة: ٥٤٧ ـ ٥٥٢، قال: ص ٥٥٠: قال أبو البقاء في كتاب التّبيين في مذاهب النّحويين له: لا يجوز العطف على عاملين، وأجازه الأخفش... ثم قال: هذه المسائل المنقولة عن أبي البقاء هي التي زادها في كتابه على كتاب شيخه أبي البركات الأنباري المُسمى بكتاب الإنصاف، وذكر أبو البقاء في كتابه جميع المسائل التي ذكرها شيخه.

واكثر السيوطي من النقل عنه في كتابيه الأشباه والنظائر النحوية، والاقتراح.

---

(١) تقدَّم التَّعريف بها في مؤلفاته.

من هنا يتّضحُ أن نسبة الكتاب إلى مؤلفه نسبة صحيحة لا شك فيها.

والنُّسخة التي وصلتنا من كتاب «التَّبيين» بخط ابن العكبري عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين العكبري. وعليها خطُّ الإمام أحمد بن يوسف اللَّبلي الأندلسي الذي يرويه عن شيخه علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق اللُّورقي الأندلسي ٦٦١هـ وعلم الدين هذا من أشهر تلاميذ أبي البقاء.

وهو أيضاً شيخ الإمام محمد بن إبراهيم بن النَّحاس الحلبي المتوفى سنة ٦٩٨هـ ورد في ترجمة ابن النّحاس في كتاب «ملء العيبة» أنه روى الكُتب النحوية المشهورة عن طريق علم الدين هذا.

والإمامان اللَّبليُّ وابنُ النّحاس من شيوخ أبي حَيّان فربّما أنَّ أبا حيّان رواه عنهما، أو عن أحدهما.

وبعد أبي حيَّان لم أجد للكتاب ذكراً حتى ذكره السيوطي ٩١١هـ، ولم أجد من نقل عنه بعد ذلك. إلّا أنَّ الإمام شهابَ الدّين أحمد بن محمد الخَفاجِيّ المتوفى سنة ١٠٦٨هـ تملَّك نُسخَتنا هذه ودَوَّن اسمه بخطه على غلاف النسخة.

والمُطَّلعُ على كتاب التَّبيين لا يُساوره أدنى شَكٌّ في أنه من مؤلفات أبي البقاء لأنَّ الدّلائل متوافرةٌ عل صحةِ نسبتِهِ إليه، ومن هذه الدَّلائل:

١ ـ أسلوب الإملاء واضح في الكتاب، وأبو البقاء ـ كما تعلم ـ يُملي كتبه إملاء لفقد بصره.

٢ ـ يوجد تشابه كبير في تسلسل موضوعات كتابه هذا وكتابه (اللُّباب) وخاصة في المسائل الأولى، فهو يتحدث عن الكلام والكلمة، ثم حد الاسم، ثم اشتقاقه، وحد الفعل، وأصل الاشتقاق... إلخ. وتجد هذا الترتيب هو المتبع في اللُّباب، إلّا أنه يتحدث عن المسائل بشكل

مختصر، ويتوسع فيها في كتاب التَّبيين، فيذكر حجّة كلِّ فريقٍ ويردُّ عليها بطريقة أكثر تنظيماً وتنسيقاً، وكثيراً ما تشكل عبارة أو جملة من كتاب (التَّبيين) أجدُهما أحياناً في كتاب (اللُّباب) أو (شرح اللمع) ومن ذلك قوله مثلاً[1]:

اختلفوا في حركات الإعراب هل هي سابقة على حركات البناء... إلخ. وقوله[2]: ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية... إلخ، وقوله[3]: في دليل اسمية كيف:... الثاني أنه يجاب عنها بالاسم فإذا قلتَ كيف زيدٌ؟ فالجواب صحيح أو مريض... إلخ. العبارتان الأوليان وردتا في (التَّبيين) و(اللُّباب)، والعبارة الأخيرة وردت في (التَّبيين) و(شرح اللّمع) إلى غير ذلك.

٣ ـ إحالته في كتابه التبيين على كتابيه (اللُّباب) و(شرح اللُّمع) وهما من أشهر مؤلفات أبي البقاء، أحال عليهما في المسألة الثالثة والثلاثين مسألة (الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول) حيث قال: «واحتج الآخرون بأن والفعل والفاعل كالشيء الواحد يدل على ذلك اثنا عشر وجهاً استوفيتها في (اللُّباب) و(شرحُ اللُّمع)».

٤ ـ نصوص نُقلت من كتاب (التبيين) وموجودةٌ فيه.

وهذه النُّصوص النُّصوص التي نقلها عن التَّبيين الإمام السُّيوطي في الأشباه والنَّظائر، وقد رجعت إلى الكتاب المطبوع في الهند، كما رجعت إلى نسخة المدينة (١ نحو) الآنفة الذكر، لأتثبَّت من هذه النُّصوص، ووجدتُ السُّيوطي يزيد وينقص في النُّصوص ويتصرَّفُ فيها وبخاصة تلك النُّصوص المطولة التي ينقلها إلى كتابه الأشباه، وبلغت

---

(١) (التبيين) مسألة (١٣)، واللباب لوحة (٦).

(٢) (التبيين) مسألة (٧)، واللباب لوحة (٧ ـ ٨).

(٣) (التبيين) مسألة (٣)، وشرح اللمع لوحة (٦).

النُّصوص التي نقلها السُّيوطي من الكتاب ما يزيدُ على ستة وعشرين نصّاً[1].

جـ ـ دفع شبهة حول الكتاب:

كتب على صفحة العنوان: «كتاب التلقين في النحو آنظر كشف الظنون» وهو خطٌّ حديثٌ فيما يبدو، ولعله كتب عليه في الهند حيث استقر الكتاب هناك. والذي يظهر لي أن الذي كتب عليه رجع إلى مؤلفات أبي البقاء وخاصة في الكَشف فلم يجد من بين هذه المؤلفات كتاباً باسم (التبيين) لأنَّه عرف باسم (مسائل الخلاف في النحو) في كتب الطَّبقات كما تقدم.

فلما لم يجد له كتاباً باسم التبيين ورسم كلمة «التبيين» قريب من رسم كلمة (التلقين) ظنَّ أنه هو فكتبها على غلاف الكتاب.

والتَّلقين غير التَّبيين يدلُّ على ذلك أن كتاب التَّلقين متن مختصر، وقد ذكرتُ بعض شراحه في الحديث عن كتاب التَّلقين في مؤلفات أبي البقاء ومما كتب على الغلاف بخط الأصل: «التَّبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين» وخط الأصل أثبت من خط محدث.

التأليف في الخلاف النحوي:

لم يكن أبو البقاء هو أول من ألّف في الخلاف النّحوي، ولم يكن كتابه «التّبيين» هو أول كتاب ألّف في الخلاف، بل ألّف قبله كثير من العلماء، كما ألّف معاصروه كتباً خلافية أخرى، وأتى بعده من ألّف في

---

(١) الجزء الأول من الأشباه ص ١٩، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ١٢٢، ١٤٣، ١٥٢، ١٥٧، ١٦٣، ١٧٧، ٢٠٥، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٧٦، ٣٧٥.

والجزء الثاني: ٦٠، ٦٣، ٧٧، ١٤٠ (سرد المسائل)، ١٦٠، ١٦٣.

الخلاف النحوي ولكن هذه المؤلفات ـ مع كثرتها ـ لم تصل إلينا كلّها، فربما كانَ بعضها قابعاً في مكتبات العالم في الشرق أو في الغرب وينتظر من يظهره إلى عالم النور، فمن يدري؟ ولم يصل إلَينا من كتب الخلاف في النّحو إلاّ كتاب ابن الأنباري «الإنصاف في مسائل الخلاف» وكتاب العكبري هذا. وكتاب اليمنى ائتلاف النُّصرة.

وقد أَلَّف في الخلاف مجموعةٌ من العلماء استطعنا معرفة بعضهم وهم:

١ ـ أبو علي أحمد بن جَعفر الدِّيْنَوَرِيُّ المتوفى ٢٨٩هـ[١] وكتابه «المُهَذَّب»: طبقات الزبيدي ٢١٥. نقل عنه الشلوبين في حواشي المفصل ورقة: ٦٨. «قال الدِّيْنَوَرِيُّ في كتاب المُهَذَّب له قالَ الفَرَّاءُ: سمعتُ أعرابياً منهم يقول: بالفضلِ ذو فضَّلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به، وأراد بها، فلما أسقط الألف جعل الفتحة في الهاء عوضاً منها».

ونقلَ عنه أبو حيّان وابنُ الحاس الحلبي... وغيرهم.

٢ ـ أحمد بن يحيى ثَعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ[٢] وكتابه يسمى: «اختلاف النَّحويين».

ذكر في الوافي بالوفيات: ٢٤٣/٨، وإنباه الرواة: ١٣٨/١، والكشف: ٣٣/١ وسمّاه «اختلاف النحاة».

٣ ـ محمد بن أحمد أبو الحسن بن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩هـ[٣] وكتابه يسمى «المسائل على مذهب النحويين ما اختلف فيه البصريون والكوفيون»، وقد صنعه في الردّ على ثَعلب في كتابه المتقدم، ذكر في إنباه الرواة: ٥٧/٣، وسماه القِفْطِيُّ «نحو اختلاف البصريين والكوفيين»

(١) ترجمته في طبقات الزبيدي ص ٢١٥ ط الثانية.

(٢) ترجمته في إنباء الرواة ١٣٨/٣، والوافي بالوفيات ٢٤٣/٨

(٣) ترجمته في إنباء الرواة ٥٧/٣، معجم الأدباء ١٣٨/١٧.

والبغية: ١٨/١، وسماه السيوطي: «ما اختلف فيه البصريون والكوفيون».

٤ ـ أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس ت ٣٣٨هـ[١]. وكتابه يسمى (المُقنِع) في اختلاف البصريين والكوفيين. ذكر في إنباه الرواة: ١٠١/١، وبغية الوعاة: ٣٦٢/١، والكشف: ١٨٠٩/٢ وفهرست ابن النديم: ٣٠٩ واقتبس منه السُّهيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ في الرَّوض الأُنف: ٢٤٥/٦ وأبو حيّان في التَّذييل والتكميل، والسُّيوطي في الأشباه والنظائر... وغيرهم.

٥ ـ عبد الله بن جَعفر بن دُرُستويه ٢٥٨ ـ ٣٤٧هـ[٢]. وكتابه يسمى «الردّ على ثَعلب في اختلاف النحويين». ذكره في إنباه الرُّواة: ١١٣/٢، وطبقات الزبيدي: ٨٥، وفهرست ابن النديم: ٦٣.

٦ ـ عبد الله الأزدي ت ٣٤٨هـ[٣]. وكتابه يسمى «الاختلاف» ذكر في البغية: ١٢٨/٢.

٧ ـ أبو الحسن علي بن عيسى الرُّماني ٢٩٦ ـ ٣٨٤[٤]. وكتابه يسمى «الخلاف بين النحويين». ذكر في إنباه الرواة: ٢٩٥/٢.

٨ ـ أحمد بن فارس بن زكريا الرّازي ت ٣٩٥هـ. وكتابه يسمى: «كفاية المُتعلمين في اختلاف النَّحويين». أنظر مقدمة معجم مقاييس اللُّغة للأُستاذ عبد السلام هارون.

٩ ـ علي بن الحُسين الباقولي الأَصفهاني المعروف بـ«جامع العُلُوم»

---

(١) ترجمته في إنباه الرواة ١٠١/١، وبغية الوعاة ٣٦٢/١ وطبقات الزبيدي/٢٢٠.

(٢) ترجمته في إنباه الرواة ١١٣/٢، طبقات الزبيدي/٨٥.

(٣) ترجمته في البغية ١٢٨/٢.

(٤) ترجمته في معجم الأدباء ٧٣/١٤، وإنباه الرواة ٢٩٤/٢، طبقات الزبيدي ٨٦، والبغية ١٨٠/٢.

المتوفى سنة ٥٣٥هـ وكتابه يسمى «الاختلاف» أو «المختلف».

هكذا سمَّاه هو انظر شرح اللُّمع: ورقة: ٦٩، ٩٩، ١٠٥، ١٥٩. وإعراب القرآن المنسوب إلى الزَّجاج، وهو من تأليفه: ١٧١، ٦٥٨.

ونقل عنه ابنُ إياز البَغدادي ٦٨١هـ في قَواعد المُطارحة: ورقة: ٤٠.

١٠ ـ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد بن الأنباري[١]. وكتابه يسمى «الإنصاف» وهو مطبوع متداول مشهور.

قال الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه «في أصول النحو»: وله كتاب آخر في الخلاف اسمه: (الواسط) ذكره ابن الشجري في أماليه ونقل منه انظر: ٢/١٢٠، ١٤٨، ١٥٤.

والكتاب الذي ذكر ابن الشجري في الأمالي: ٢/١٤٨، ١٥٤، فقط واسمه (الواسط) إنّما هو لأبي بكر بن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨هـ وقد صرح بذلك ابن الشجري في أماليه في الصفحتين السابقتين وليس الكتاب في مسائل الخلاف أيضاً.

١١ ـ عبد المنعم بن محمد الغرناطي المعروف بـ «ابن الفرس» المتوفى سنة ٥٩٧هـ[٢]. وكتابه يسمى (المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة).

قال أبو حيان في شرح التسهيل: ٥/٨ نسخة الأسوكريال.

قال أستاذُنا أبو جَعفر بن الزُّبير: ولم يذكر ابن الفرس في كتابه فيها خلافاً وكذلك ابن بابشاذ وكثيراً ما يورد الخلاف ـ انتهى ـ.

ثم قالَ: وابنُ الفَرس هو القاضي أبو محمّد عبد المنعم بن

---

(١) إنباه الرواة: ٢/١٦٩، طبقات الشافعية: ٤/٢٤٨.

(٢) بغية الوعاة: ٢/١١٦، والبلغة: ١٣١، وبرنامج شيوخ الرُّعيني/٦٥.

الفرس الخَزْرَجِيّ الغَرناطي صنّف كتاباً في «مسائل الخلاف» في النحو. . . إلخ.

وانظر نقلاً آخر لوحة: ١٢ وسماه هنا «المسائل الخلافيات في العربية» وقد اقتبس منه المرادي في الجني الداني: ٤٢٧.

١٢ ـ عبد الله بن الحسين العكبري ٦١٦هـ وكتابه التبيين، وهو الكتاب الذي نحن بصدد الحديث عنه.

١٣ ـ إبراهيم بن عيسى بن محمد الأزدي المعروف بـ«ابن أصبغ» و«ابن المناصف» القرطبي الأندلسي المتوفى سنة ٦٢٨هـ. وكتابه يسمى: «مسائل الخلاف».

١٤ ـ عفيف الدين علي بن عَدْلان الموصلي ت ٦٦٦هـ[١]. وكتابه يسمى (نزهة العين في اختلاف المذهبيين). ذكر في شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى أبي البقاء العكبري ١/٢٠٣.

١٥ ـ الحسين بن بدر بن إياز البغدادي ٦٨١هـ[٢]. وكتابه (الإسعاف في مسائل الخلاف) وقد أحال عليه كثيراً في شرح الفصول انظر اللوحات ١٩، ٢١، ٤٠ وغير ذلك وقواعد المطارحة: وشرح ضروري التصريف: ٢٣، ٢٥، ٣٦، ٦٢. . .

ويوجد في الظاهرية بدمشق[٣] جزء في ٨ ورقات ظن المفهرس للمكتبة أنها من كتاب (ابن إياز) وبعد أن وصلت إليَّ مصورة من هذه المخطوطة ثبت عندي أنَّها مجموعة أوراقٍ متناثرة من كتاب الأشباه والنَّظائر للسُّيوطي في النحو انظر مثلاً اللوحتان من المخطوط ٥٣، ٥٤، ٥٥. يوافقها ٢/١٤٠ ـ ١٤٦. من المطبوع.

---

(١) مبحث (تلاميذ أبي البقاء).

(٢) البغية ١/٥٣٢، والبلغة ٦٨.

(٣) فهرس الظاهرية بدمشق.

١٦ ـ يوسف الكوراني الكردي ت ٧٦٨هـ. وكتابه يسمى (الذهب المذاب في مذاهب النحاة) ذكره البغدادي في إيضاح المكنون ٥٤٤/١ ويوجد منه نسخة في المدينة.

١٧ ـ ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة؟ لأحد علماء اليمن، لم أعرف اسمه. منه نسخة خطية في مكتبة شهيد علي باشا، وهو بخطّ مؤلفه ويبدو أنه مسودة المؤلف.

وهذه المؤلفات في الخلاف النحوي منها ما هو متقدم عصره على عصر أبي البقاء ومنها ما هو معاصر، ومنها ما ألّف بعد كتاب أبي البقاء.

أما الكتب المتقدمة على عصره فلم يرد لها ذكر في التبيين، ولا ندري هل اطّلع على شيء منها أو لا.

أما موقف العكبري من كتاب ابن الأنباري ت ٥٧٧، وهو معاصر له وعاش معه في بغداد أيضاً فسيأتي تفصيل ذلك.

وممن عاصر أبا البقاء وألّف في الخلاف النحوي عبد المنعم ابن الفرس المتوفى ٥٩٧ هـ ولا نعلم أن أبا البقاء اطّلع عليه أيضاً فلم يرد نص في ذلك، ولم نجد الكتاب أو نقف عليه ولكنني أستبعد أن يكون العكبري وقف عليه لأن مؤلفه أندلسي بعيد عن بغداد. ولا نعلم أحداً رواه من المشارقة في زمن مبكر.

وأمَّا المؤلفات التي تأخرت عن عصر أبي البقاء فلم نعثر منها على شيء إلَّا أننا نستنتج أن ابن إيازٍ البغدادي ت ٦٨١هـ قد استفاد من مؤلف أبي البقاء هذا، فابن إياز ممن عاصر تلاميذ العكبري في بغداد، وعاش معهم في المدرسة المستنصرية، كابن النجار وابن الساعي والقطيعي وغيرهم من مشاهير شيوخ المستنصرية، وهم تلاميذ أبي البقاء وابن إياز درس النحو فيها، فلعله وقف على بعض الآثار التي رواها تلاميذه.

وابن إياز يكثر من النقل عن كتاب (شرح المفصل) للعكبري وتشابهت كثير من عباراته بعبارات كتاب التَّبيين، ولكن لا نستطيع أن نجزم

أنه اطلع عليه، ونحن لا نملك الدّليل القاطع، كوجود نصٍّ واضح يدلُّ على أنه استفاد منه واطلع عليه فعلاً.

بل الذي يغلب على ظنّي أنه لم يطلع عليه أو على الأقل لم يفد منه لأن ابن إياز لم يكن يستنكف عن النقل عن معاصريه ومنهم في درجته بله شيوخه فمن فوقهم، وأما تشابه النصوص فراجع - في نظري - إلى نقله عن كتب العكبري الأخرى كاللُّباب وشرح اللمع وشرح المفصَّل وشرح الإيضاح وعباراتها جميعاً مشتبهة.

وقد عثرت في مؤلفات ابن إياز على ما يزيد على أربعين نصاً أحال فيها جميعاً على المسائل الخلافية (الإسعاف) ولم أجد للعكبري ولا لكتابه أثراً فيها، على الرغم من أن بعضها موجود في كتاب التبيين.

ولعل ابن إياز يدرك أن كتاب العكبري ما هو إلّا مسائل الإنصاف، مع شيء من الاختلاف والتصرف، بعبارات جديدة وإضافات يسيرة، واختصار في الشواهد والأمثلة، مع بعد عن كثير من عبارات المحاجَّة والمجادلة الموجودة في الإنصاف.

وإذا علمنا أن كتاب ابن إياز هو استدراكٌ على كتاب الإنصاف، فهو استدراك على كتاب التَّبيين أيضاً. لأنَّ العكبريَّ سلك طريقَ صاحب الإنصاف في أغلبه.

منهج الكتاب:

مخطوطة كتاب «التَّبيين» التي وصلت إلينا تشتمل على خمس وثمانين مسألة بدأها المؤلف بمسألة (الكلام والكلمة) وتنتهي بمسألة (ترَخيم الرباعي) ومسائل الكتاب أكثر من ذلك، ولم يرد للعكبري ذكر في ثنايا الكتاب كما كان يفعل بعض العلماء مثل قولهم: قال العكبري: أو قال أبو البقاء، أو ما أشبه ذلك.

إلّا ما ورد في مقدمة الكتاب حيث ورد هناك: قالَ شيخُ الإسلام، وحجة الأنام... إلخ.

ويبدأ أبو البقاء المسائل بقوله: (مسألة) ثم يورد نصَّ المسألة دون عنونة بارزة لكل مسألة من المسائل، وقد يورد تسميةً لمسائل عامة مثل قوله: (مَسائل التثنية)، (مَسائل الجمع) و(مَسائل ما لم يسم فاعله)، و(مَسائل كان)، ولم يرد لغير هذه ذكرٌ، وهذه لم تشمل كلّ مسائل الكتاب.

كما أنّه لم يضع للكتاب أبواباً عامة، لسائر موضوعات الكتاب، بل وضع بابين فقط هما: (باب المعرب)، و(باب الإعراب) ويبدأ المسألة بالرأي الذي يميل إليه في الغالب، سواء كانت المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين أو ليست منها، ثم يورد الآراء والأقوال الأخرى، بطريقة مختصرة تسبق تفصيل القول فيها، فإذا عرضها فصل الآراء والأقوال بحجج أصحابها، ولا يقتصر على ذلك بل يناقش، يرجّحُ ويؤيد، ويهجم ويضعف، كلّ هذا مع تمسك بمنهجية البحث فلا يستهويه ويستطرد فيذكر أشياء خارجة عن موضوعه.

ويبدأ أبو البقاء بتفصيل الآراء التي أجملها، ولما كان الرأي الأول هو الرأي الذي يريده غالباً[1]، ويميل إليه يحتج له بقوله: (لَنا)، أو (وحجةُ القول الأول...) أو (والدَّليلُ على القول الأول..) فهو يؤيده، ويحتج له، ويورد ما يثبت رأيه بالأدلة والبراهين العقلية والمنطقية، ويستشهد لها بالآيات الكريمة، والأبيات الشعرية، والمحفوظ من أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم، ونوادرهم. وربما أورد اعتراضات محتملة، وتساؤلات متوقعة، فأجاب عنها بطريقة حوارية جدلية جذابة، فيقول فإن قيل:... ثم يورد الاعتراض ويرد عليه بقوله: (فالجواب).

وربما ضمّن احتجاجه للرأي الأول الذي أيّده الردَّ على المخالفة ثم يبدأ تفصيل الرأي الآخر بقوله: (واحتجَّ الآخرون) أو وحجة الكوفيين ثم يورد ما احتجوا به من آيات قرآنية، وأبيات شعرية، وحجج عقلية منطقية،

---

(١) أخر الرأي الذي يرجحه فلم يأت به أولاً في المسألة رقم (١٢) فقط.

ثم يجيب عنها مبتدئاً بقوله: (فالجواب) ويختتم كل مسألة غالباً بقوله: (والله أعلم بالصواب).

مصادر الكتاب:

لم يصرح أبو البقاء في كتابه هذا بالمصادر التي استفاد منها في مادة بحثه، فالكتاب الذي وصل إلينا لم يفتتح بمقدمة، وقد ترك الناسخ في الصفحة الأولى من الكتاب موضع المقدمة فيما يبدو، وهو فراغ لا يتجاوز خمسة أسطر، ولعلها كانت موجودة في بعض النسخ الأخرى.

وإذا ألقينا نظرة على مؤلفات أبي البقاء الأخرى، وأخصُّ بالذكر تلك التي اطلعتُ عليها، وجدناه يختصر المقدمة، فيبدؤها بحمد الله والثناء عليه، والصّلاة والسلام على محمد، ثم يذكر الدّافع إلى تأليفِ الكتاب، ويختمها دون أنْ يذكرَ ثبتاً للمراجع التي استمد منها مادة بحثه، كما كان يفعل كثير من العلماء.

ولكنّنا وجدنا أبا البقاء يصرّح بنقله من كتاب سيبويه[1]، ونقله عن الجُرجاني فى كتابيه[2] (شرح الجُمل)، و(شرح الإيضاح) وأحالَ على بعض مؤلفاته هو، ولم يرد لغيرها أيّ ذكرٍ في هذا الكتاب، وبعد مقارنة نصوص الكتاب بالكتب النَّحوية الأُخرى المتوافرة لدي، تبين لي نقله عن كتاب (سرّ صناعة الإعراب لابن جني)[3] وكتاب (الحُدود) للرماني[4]، وكتاب (الأُصول)[5] لابن السراج و(المُفَصّل)، و(شرح لاميّة العَرب) للزمخشري[6] و(معاني القرآن)[7] للفراء، و(شرح الجمل) و(المُرتجل)[8]

---

(١) المسألة رقم (٥).
(٢) المسألة رقم (٢).
(٣) التبيين: المسألة رقم (٣٦).
(٤) التبيين: المسألة رقم (٦).
(٥) التبيين: المسألة رقم (٣) مسألة (كيف) نقل عن الزمخشري ولم يصرح بذلك.
(٦) التبيين: المسألة رقم (٨٢).
(٧) التبيين: المسألة رقم (٥) وغيرها.
(٨) التبيين: المسألة رقم (٣٦).

لشيخه ابن الخشاب.

ولعله اعتمد على كتب نحوية أخرى مثل بعض مؤلفات أبي علي الفارسي وابن جني، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن للزجاج، ولكننا لا نستطيع أن نجزم بذلك؛ لعدم توافر الأدلة، ولكنه نقل عن أصحابها مما يرجح أنه اعتمد على مؤلفاتهم المذكورة.

كما أنه رجع إلى مؤلفاته النَّحوية فأحال على كتابيه اللُّباب وشرح اللُّمع، وبمقارنة النصوص وجدناه استفاد كثيراً من كتابه إعراب القرآن وربما أنه نقل عن مؤلفاته الأخرى التي لم نطلع عليها، والتي ألّفت قبل التبيين.

مسائل الكتاب:

لم يكتف أبو البقاء في كتابه هذا بمسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، بل ذكر مسائل أخرى ليس الخلاف فيها بينهما، ويمكن لنا أن نقسم مسائل الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ مسائل خلافية ليست بين البصريين والكوفيين، وعدد هذه المسائل ثمان وعشرون مسألة[١].

وهذه المسائل جاء الخلاف فيها بين النحويين بعامة فمنها ما كان بين النحويين من جهة، وأهل اللغة من جهة أخرى كالمسألة الأولى وأحياناً يكون الخلاف في المسألة بين أصحاب المذهب الواحد، إذا خالف أحد العلماء أصحابه، وانفرد برأي مستقل عنهم، كما نجد ذلك مثلاً في مسألة (ما) التَّعجبية[٢] حيث انفرد الأخفش برأيه، وخالف

---

(١) المسائل رقم: ١ و٢ و٣ و٥ و٧ و٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٣٣ و٢٩ و٤١ و٤٦ و٥٧ و٥٨ و٧٣ و٧٩ و٨٠

(٢) التبيين مسألة رقم (٤١).

الجميع، ومثل مسألة (لَيس) حيث قال الفارسي بحرفيّتها، وغير ذلك. واختلاف سيبويه من جهة والسيرافي والمازني من جهة أخرى وذلك في خلافهم في المقصور المنون[٢].

واختلاف أصحاب سيبويه في مسألة حقيقة حروف التَّثنية والجمع[٣].

٢ ـ بعض مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين تفرد بذكرها العكبري، وعددُها مسألتان الأولى هي (مسألة الإعراب أصلٌ في الأسماء)[٤].

والثانية مسألة: (نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود الظَّرف والجار والمجرور)[٥].

٣ ـ مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين ذكرها العكبري كما ذكرها ابن الأنباري، وعدد هذه المسائل خمس وخمسون مسألة إلَّا أن أبا البقاء قد يُعالج المسألة الواحدة التي يوردها ابن الأنباري بمسألتين كما فعل في مسألة (العامل في المبتدأ والخبر)[٦]، ومسألة (متعلق الظرف الواقع خبراً)[٧]، ومسألة (المنادى العلم الفرد)[٨]، وغير ذلك.

وهناك قسم رابع: وهو المسائل التي انفرد بذكرها ابن الأنباري، ولم ترد في التبيين، ولا يمكن لنا أن نحكم على كتاب أبي البقاء حكماً نهائياً؛ لأنه لم يصل إلينا كاملاً، ومن يَدري فلعله أتى على

---

(١) التبيين مسألة رقم (٤٦).
(٢) التبيين مسألةرقم (١٩).
(٣) التبيين مسألة رقم (٢٢).
(٤) التبيين مسألة رقم (٨).
(٥) التبيين مسألة رقم (٣٨).
(٦) التبيين المسألتان رقم (٢٧ ـ ٢٨).
(٧) التبيين المسألتان رقم (٣٣، ٦٠).
(٨) التبيين المسألتان رقم (٧٨ ـ ٧٩).

جميع المسائل التي ذكرها ابن الأنباري، أو أكثر منها. وقد نصَّ أبو حيّان في تذكرته[1] على أنّ العكبري ذكر مسائل الإنصاف جميعاً وزاد عليها.

وقد ذكر أبو البقاء مسألة (كيف)[2] معتذراً عن ذكرها إذ هي خارجة عن دائرة الخلاف بكل صوره، على حدّ قوله هو.

شواهـد الكتـاب:

استشهد أبو البقاء بالآيات القرآنية بقراءاتها، السبعية وغير السبعية، إلّا أن أبا البقاء يضعّف القراءة التي لا تسير مع القاعدة النحوية، فاستشهد بما يزيد على ثمانين آية، كما استشهد بأشعار العرب، وهذه الشواهد تزيد على تسعين شاهداً.

ومن هذه الشَّواهد ما استشهد به عل مذهب البصريين، فيرضى عنه كلَّ الرضى، ينسبه في الغالب إلى قائله، ومنها ما استشهد به على مذهب الكوفيين، وهذه لم تنل رضاه، ولا إعجابه؛ لأنّها لا تتفق مع ميوله ونزعته النحوية، فيتمحل في ردها فتارة يصفها بالشُّذوذ والقلة والندرة فيقول مثلاً: وأما ما ينشد من الأشعار فكلُّها شاذٌّ ولا يقاس عليه[3]، وربما أوّله بالضَّرورة كقوله: وأمَّا الشّعرُ فمن الضَّرورة[4]، وربما ردّ شواهد الكوفيين لأنه لا يعلم قائلها، وأحياناً يصفه مع عدم معرفة قائله بالضَّرورة، مخافة أن يعلم قائله فيحتج به عليه[5]، فإذا لم يكن الشعر شاذّاً وعُرف قائله، ولا يصلح أن يرد

---

(١) تذكرة النُّحاة: ٥٥٢.
(٢) المسألة رقم (٣).
(٣) رده الأبيات في المسألة رقم (٨١).
(٤) رده الأبيات في المسألة رقم (٨٣).
(٥) رده الأبيات في المسألة رقم (٨٢).

بالضّرورة الشّعرية ردّه بتخطيئه روايته[1]، أو تمحّل له وجهاً إعرابياً آخر[2].

بين العكبري وابن الأنباري:

عاش الرَّجلان في بغداد، ولد الأول فيها، وقدم إليها الثاني صَغيراً من الأنبار، وعاشا في بغداد فلم يبرحاها حتى الوفاة، على أصح الأقوال.

وكلا الرّجلين مكثرٌ في التأليف في فنون عدة، ويغلب عليه علم النحو، وتشابهت مؤلفاتهما فكلاهما ألف في النحو كتاباً وافياً، ألّف ابن الأنباري (أسرار العربية)، وألف العكبري (كتاب اللّباب)، وألفا في (إعراب القرآن)، وشرحا ديوان المتنبي، وشرحا الحماسة، والمقامات وكلاهما ألّف في اللُّغة، ومذاهب الفقهاء، والجدل، وعلم الكلام والعروض والفرائض، وكلاهما كان معيداً في مدرسته فابن الأنباري معيدٌ في النظامية، والعكبري معيدٌ في مدرسة ابن الجوزي.

وكلاهما ألَّف في (الخلاف النحوي) وهذا هو الذي يهمنا بالذات، ومع هذا التشابه في مؤلفاتهما، واتساع ثقافتهما، واجتماعهما في بغداد في عصر واحد، مع هذا كله لا نعلم أن أحدهما اجتمع بالآخر، أو استفاد أحدهما من صاحبه[3].

والغَريبُ في الأمر أنّهما سارا في اتّجاه واحدٍ في النَّحو هو الاتجاه البَصري، والذي يخيل إليَّ أن سبب الفرقة تعودُ إلى أسباب كثيرة منها:
١ ـ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يرى أنه ندٌّ لصاحبه؟.

---

(١) رده الأبيات في المسألة رقم (٧٠).

(٢) رده الأبيات في المسألة رقم (٦٨).

(٣) وقد وصف أبو حيّان بأنه تلميذ ابن الأنباري: فقال في تذكرته: ٥٥١ ـ ٥٥٢، بعد أن نقل المسائل التي زادها العكبري على ابن الأنباري: هذه المسائل المنقولة عن أبي البقاء هي التي زادَ بها في كتابه على كتاب شيخه أبي البركات الأنباري المسمى بكتاب الإنصاف.

٢ ـ اختلاف المذهب الفقهي، فابن الأنباري شافعيُّ المذهب، والعُكْبَريُّ حَنبليٌ، ولا شك أن العصبية المذهبية في الفقه خاصة كفيلة بأن تجعلهما لا يلتقيان، فالعصبية المذهبية الفقهية كانت أقوى أثراً من غيرها في ذلك الحين، وقد أسس أصحابُ الشَّافعي (المدرسة النظامية) على أساس متين من العصبية، حيث اشترطوا ألَّا يدرس فيها إلّا من كان شافِعيَّ المذهب، وهذه الخطوة لم تكن حَميدة من أصحاب الشافعي، بل تسبب في ازدياد الفُرقة بينهم، وبين المذاهب الأخرى، ولا سيما الحَنابلة الذين كان لهم وجودٌ في بغداد آنذاك. وقد أبدى الوزير ابن هبيرة رأيه فيما يتعلق بالنّظامية وما أشبهها، وهو حَنْبَليٌّ من رجالِ القرن السّادس قال[١]: «لا ينبغي أن يضيق في الاشتراط على المسلمين فيها، فإن المسلمين أخوة وهي مساكن تُبنى لله عزَّ وجلَّ، فينبغي أن يكون اشتراطهما فيما يَتَّسعُ لعبادةِ الله تعالى».

وأبو البقاء شديد التَّعصب لمذهبه الحنبلي، حتى إنه قال[٢]: «جاء إليّ جماعةٌ من الشَّافعية، فقالوا: انتقل إلى مذهبنا، ونعطيك تدريس النَّحو واللُّغة بالنّظامية، فأقسمت: لو أقمتموني وصببتم علي الذَّهب حتى واريتموني ما رجعتُ عن مذهبي».

٣ ـ صداقة أبي البقاء للوزراء والخُلفاء، وتقرّبه منهم فقد كان يحضر دروس الوَزير ابن هبيرة، وأخذ عن الوَزير ابن القصاب، وله تردد على الصدور والأعيان[٣].

وابن الأنباري زاهد متقشف، خشن العيش والملبس، لا يقبل من أحد شيئاً قلّ أو كثر، حتى إنّه اعتزل العالم في آخر حياته، ويروى أن

---

(١) المنهج الأحمد ٢/٣٠٧.
(٢) ذيل طبقات الحنابلة ٢/١١١، نكت الهميان: ١٧٩، وطبقات المفسرين ١/٢٢٥.
(٣) طبقات المفسرين للداودي ١/٢٢٥.

المستضيء بالله أرسل إليه خمسمائة دينار فردها فقال له المستضيء اتركها لولدك، فقال الشَّيخ إن كنتُ خلقتُه فأنا أرزقه[1].

بين الإنصاف والتَّبيين:

لم يكن كتاب (الإنصاف) أول مؤلفات ابن الأنباري[2] كما أنه لم يكن آخرها، ولم يكن (التبيين) أول مؤلفات العكبري، فقد سبقه في الظهور (إعراب القرآن) و(شرح اللمع) وكتاب (اللُّباب)... وغيرها كما قدمنا، بل إنني أرجح أنه من آخر مؤلفات أبي البقاء، وقد تقدم الحديث عن ذلك، والذي يهمنا هنا أن نعرف أي الكتابين أسبق في الظهور، وهل لأحدها تأثير في الآخر؟.

فالذي يظهر لي أن كتاب الإنصاف سبق كتاب التبيين في الظهور وهذا احتمال، لأننا نفتقر إلى الأدلة القطعية التي تجعلنا لا نتردد في معرفة السابق من اللاحق.

وابنُ الأنباري قال في مقدمة كتابه: أنه أول مؤلف في علم العربية على هذا الترتيب[3].

والذي أرجّح أن العكبري استفاد كثيراً من ابن الأنباري، لأننا نرجح أن مؤلف العكبري متأخر جدّاً عن مؤلف ابن الأنباري، وهكذا رأينا ابن الأنباري يصرح بأن كتابه (أول مؤلف في العربية على هذا الترتيب)، وترتيب كتاب العكبري كترتيب كتاب ابن الأنباري.

كما يوجد تشابه كبيرٌ في عرض المسألة مختصرة جدّاً ثم تفصيلها ومناقشة الآراء والأقوال، وقد أوضحت في هوامش بعض عبارات ابن

---

(١) بغية الوعاة ٢/٨٦.

(٢) الإنصاف ص ٤٧٨ فقد أحال على أسرار العربية.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن. أحال فيه على الإنصاف.

الأنباري لكي يرى القارىء مدى التأثر.

ولم يكن أبو البقاء صورة لابن الأنباري، وصدى لصوته فقد يأتي بحجج وأقوال، واستشهادات وآراء نحوية لم يأت بها ابن الأنباري، بل ومسائل خلافية أيضاً، ونرى رأيه مخالفاً لرأي ابن الأنباري في المسائل التي رجَّح فيها ابن الأنباري مذهب الكوفيين، وقد أوضحنا ذلك في هوامش الكتاب.

موقفهما من الكوفيين:

اتفق ابن الأنباري والعكبري في الهجوم على الكوفيين فحكما في مسائل الخلاف من وجهة النظر البصرية، فابن الأنباري لم يرجح من مسائل الخلاف التي ذكرها في كتابه، وعددها (١٢١) مسألة إلّا سبع مسائل فقط، والعكبري لم يرجح مذهب الكوفيين إلَّا في مسألة واحدة من (٥٦) مسألة، وهذه المسألة اجتهد فيها فوافق اجتهاده رأي الكوفيين، فهو يرى أنّه أتى برأي مبتكر جديد، ولكن رأيه هذا هو ما قال به الكوفيون، وإذا استثنينا هذه المسألة فإنه لم يؤيد مذهب الكوفيين أبداً. ولكنني قد التمس بعض المعاذير لأبي البقاء، وذلك لأنّه إنما ذكر مسائل الخلاف بين الفريقين من وجهة نظره هو، وهو لم يرشح نفسه حكماً عدلاً، فرد على مسائل الكوفيين، لأنّه لا يرى رأيهم، ولا يرى أنّ الحق إلى جانبهم، وإنما عبّر عن وجهة نظره هو.

ولما كانت ميوله وأهدافه واتجاهاته النّحوية ونزعته بصرية، أيّد وجهة النظر البصرية، في مسائل الخلاف، وانتصر لها، وخالف وجهة النظر الكوفية، ورد عليها، استجابة لميوله واتجاهاته.

ولا عذر لابن الأنباري الذي نصّب نفسه حكماً عدلاً بين الفريقين، يحكم بينهما على سبيل الإنصاف، لا التَّعصب والإسراف[1]، فأيد

(١) مقدمة كتاب الإنصاف لابن الأنباري.

البصريين في أغلب المسائل ولم يؤيد الكوفيين إلاّ في سبع مسائل فقط، وذلك استجابة لنزعته البصرية فخطأ الكوفيين ورد عليهم، ولم ينصفهم كما زعم.

هل مسائل الخلاف محصورة في هذه المسائل؟:

لا أعتقد أن مسائل الخلاف محصورة في هذا العدد من المسائل فهي أكثر من ذلك، ولم يدَّع العُكبري، ولا ابن الأنباري ولا غيرهما ـ فيما علمت ـ أنّه ألمّ بمسائل الخلاف كلّها، وجمعها في مؤلّف مستوعِباً كلَّ مسألةٍ اختلف فيها علماء البلدين، ولكن ابن الأنباري، والعكبريّ ذكرا أهم المسائل وأشهرها، ولذلك اختلف مقياس الأهمية فذكر العكبري مسائل لم يذكرها ابن الأنباري نظراً لعدم أهميتها عنده، وربما كان العكس.

ويقول السُّيوطي في كتابه الأشباه والنظائر ١٤٦/٢: «وقد فات ابن الأنباري مسائل خلافية بين الفريقين واستدركها عليه ابن إيازٍ في مؤلَّف خاص» وهذا المؤلف هو كتاب (الإسعاف) ومؤلف ابنُ إيازٍ هذا لم ير النور بعد. ولا نعلم له وجوداً[1].

وربما كان ابنُ الفرس المتوفى سنة ٥٩٧هـ أو ابن المناصف المتوفى سنة ٦٢٨ هـ، وابنُ عَدْلان المتوفى سنة ٦٦٦ هـ قد زادوا على ما أورده ابن الأنباري أيضاً فمن يدري؟.

وللدُّكتور فاضل السامرائي بحث نشر في مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد العدد (١٣) ص ٤١٥ ـ ٤٢٤.

تحدث فيه عن ابن الأنباري وكتابه الإنصاف فقال: . . . وهناك مسائل

---

(١) تتبعت مسائل الإسعاف في إحالات ابن إيازٍ عليه في مؤلفاته فجاءت أربعاً وثلاثين مسألة أغلبها لم ترد في الإنصاف ولا في التبيين. وسأنشرها قريباً إن شاء الله.

خلافية كثيرة في النحو واللغة لم يعرض لها الأنباري، ومن ذلك على سبيل المثال: وأورد اثنين وعشرين مسألة خلافية بين الفريقين.. ثم قال: إلى غير ذلك من المسائل الخلافية التي لم يعرض لها في كتابه الإنصاف.

ومن المسائل التي ذكرها د. السامرائي مسألة ذكرها العكبري في التبيين وهي: (الإعراب أصل في الأسماء والأفعال) أنظر المسألة رقم (٩) من التبيّين.

طريقتهما في مناقشة المسائل:

ابن الأنباري يعرض لرأي الكوفيين أولاً، ثم يعرض رأي البصريين ثانياً، ثم يبدأ بتفصيل رأي الكوفيين وحججهم، وذكر أقوالهم المتعددة بقوله: (ومنهم من قال...) أو (وقال فلان...).

ثم يفصل رأي البصريين بالطريقة التي فصل فيها رأي الكوفيين ثم يرد على ما يعتقد أنه خطأ في المسألة بقوله: (وأمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين. أو البصريين...). وهكذا في كل مسألة.

أما العكبري فهو يعرض رأي البصريين أولاً في الغالب ويدعيه لنفسه، ويجعله كأنَّه قاعدة عامة مسلمة، ثم يأتي بخلاف الفريق الثاني، ثم يبدأ بالتفصيل مضمّناً تفصيل رأي البصريين الردَّ على الكوفيين في أغلب الأحيان، ثم يفصل رأي الكوفيين ويردّ عليهم.

والعكبري أكثر اختصاراً من ابن الأنباري؛ لأن ابن الأنباري يذكر كل ما يحضره من الحجج والشواهد التي يحتج بها القوم، وكثيراً ما ينظّر بشواهد أخرى، ويورد أسماء أصحاب القراءات، ويكثر من الشواهد القرآنية، أمَّا العكبريُّ فيكتفي بالشاهد أو الشاهدين، فجاء كتابه مُختصراً إذا قِيسَ بمؤلّف ابن الأنباري، وهذا في الغالب؛ لأنّه ربّما توسع في بعض

مسائله، ولولا أنّه حَشَدَ في الكتاب مسائل لا خلاف فيها بين رجال المدرستين البَصرية والكُوفية لكان في غايةِ الإتقان والاختصار.

العُكبَرِيُّ لا يحتج بالحديث النَّبوي الشّريف:

ولم يرد في كتاب أبي البقاء أي ذكر لأحاديث الرسول ﷺ، لا على وجه الاستشهاد به، ولا على وجه التمثيل، بينما احتج ابن الأنباري بكثير من الأحاديث النبوية الشريفة[1].

مذهبه النَّحوِيّ:

ذهب الأستاذ محمد الطنطاوي إلى أن أبا البقاء كان كوفي المذهب، ألّف كتابه التبيين رداً على ابن الأنباري في كتابه «الإنصاف» فقال في كتابه نشأة النحو: ١٣٥: «... فقد ألّف بعد ابن الأنباري أبو البقاء العكبري كتابه: «التَّبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين» ولم نعثر على هذا الكتاب، إلّا أن المعروف عن العكبري أنه كوفي النزعة كما يتضح جَلِيّاً من مؤلفاته، ومما لا مِرية فيه أنه قد اطلع على كتاب «الإنصاف» وشاهد هذا أنه في شرحه لديوان أبي الطيب المتنبي، قد ينقل عبارة الإنصاف بنصّها عند ذكر الخلاف بين الفريقين أو يلخصها تلخيصاً لا يذهب معه تعرُّف الأصل المأخوذ منه...».

ويقول ص ١٨٠ عند ذكره ترجمة العكبري: وقد سبق أنه كوفي المذهب، وعند ذكره التَّبيين قال: «ومضت كلمة عن هذا الكتاب عند ذكر مسائل الخلاف بين الفريقين، تعرفت منها أن هذا الكتاب يظن ظنّاً سامتاً لليقين أنه آثر المذهب الكوفي في كثير مما فيه، يشهد لقوة هذا الظَنّ ما

---

(١) الإنصاف ص: ٨٧، ١١٠، ٥٢٥، ٥٦٧، ٦٣٣، ٧١٩.

ذكره العكبري نفسه في شرحه لديوان المتنبي عند المناسبة لذكر الخلاف، فكما عزز الأنباري المذهب البصري، عزز العكبري المذهب الكوفي».

ويذهب الدُّكتور شَوقي ضَيف في كتابه المدارس النَّحوية: ٢٧٩ إلى أن العُكبَريَّ بغدادي من مدرسة أبي علي الفارسي.

ولكنّني لا أرى ذلك، فالدَّلائل متوافرة على أن أبا البقاء لم يكن كوفياً، وقد ثبت بالدّراسة لآثار الرّجل أنه بَصري، وقد حكم الأُستاذ محمد الطنطاوي على كتابه التِّبيين، وظنَّ أنه رد على ابن الأنباري ولم يُسند قوله هذا بأدلة ولا نصوص تثبت ذلك، وإنما بنى قوله هذا على صحة نسبة شرح ديوان المتنبي إليه، ولما ثَبَتَ بالدراسة أن شرح ديوان المتنبي (المطبوع) والمنسوب إليه ليس له، وإنما هو لتلميذه ابنِ عَدْلان[1]، ثَبَتَ بذلك أيضاً خطأ ما ذهب إليه الشيخ محمد الطنطاوي، وقد صرّح الشيخُ أنه لم يَرَ الكتاب، وإنما حكم عليه حكماً غيابياً، تبين بعد وجود الكتاب عكس ما يقول.

ولا أرى رأي الدكتور شوقي ضيف فيما ذهب إليه أنَّ العكبري بغدادي المذهب، بل اعتبر أبا البقاء من النُّحاة المتأخرين، الذين أيدوا آراء البصريين.

ولا شكَّ أن حدَّة النّزاع، وشدَّة التَّعصُّب للمذهب التي بلغت ذروتهما زمن أبي العباس المبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ، وأبي العباس ثَعلب المتوفى سنة ٢٩٢هـ، قد خفّتا كثيراً عند تلاميذهما، وبخاصة أولئك الذين أخذوا منهما معاً، فأخذوا من محاسن المذهبين، وأغلب النحاة المتأخرين بعد ذلك أخذوا من المذهبين على السواء فمنهم من يرجح كفة المذهب البصري، ومنهم من يرجح كفّة المذهب الكوفي، ولا يمكن لنا أن نسمي هذا مذهباً أو مدرسةً مستقلة.

---

(١) ثبت مؤلفاته (شرح ديوان المتنبي).

ومـذهبُ أبي البقاء مـذهبُ المتأخـرين الذين يميلون إلى النـزعة البَصرية، وذلك يتحقق بثلاثة أشياء:

أولاً: موقفه من مسائل الخلاف بين الفريقين.
ثانياً: الأصول التي اعتمـدها.
ثالثاً: المصطلحات التي يستعملها.

موقفه من مسائل الخلاف:

لا شك أن كتاب التِّبيين هو أصدق ما يمثل نزعة أبي البقاء النحوية ويبين موقف أبي البقاء من مسائل الخلاف، فقد عرض لها وأبدى رأيه واضحاً في كل مسألة منها، وقد ارتضى لنفسه الميل إلى مذهب البصريين، آخذاً بأقوالهم، مؤيداً لآرائهم، واقفاً إلى جانبهم، فهو يعد نفسه أحياناً من جملتهم فيقول في (اشتقاق الاسم)[1]: الاسمُ مشتق من السمو عندنا وقال الكوفيون هو من الوسم...، ومعلوم أن الاسم مشتق من السمو عـند البصريين، ومن أيّد مذهبهم.

ويقول في مسألة (التنازع في العمل)[2]: إذا كان معك فعلان...
... فأولاهما بالعمل الثاني، وقال الكوفيون أولاهما الأول.
... فالوجه عندنا نصب زيد، وعندهم رفعه ثم يقول:
لنا في المسألة السماع والقيـاس.

وفي مسألة (إبراز الضّمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة)[3] يقول المؤلف... لا بد من «هي» عندنا، وعندهم لا يلزم. ثم يقول: لنا في المسألة طريقان... إلى غير ذلك من المسائل التي صرح فيها بميله إلى

---

(١) التبيين المسألة رقم (٣).
(٢) التبيين المسألة رقم (٣٤).
(٣) التبيين المسألة رقم (٣٥).

البصريين وعد نفسه واحداً منهم[1].

ولعله يكفي دلالة على ميله إلى جانب المذهب البصري، أنه لم يؤيد آراء الكوفيين في مسائل الخلاف في هذا الكتاب، إلّا في مسألة واحدة كما تقدم.

وتعقب شيوخ المدرسة الكوفية فرد على الفراء في تسعة مواضع[2] ذكره فيها، كما ردّ على الكسائي في موضعين[3]، ورد على ثعلب في موضعين[4].

ولم يكن علماء البصرة بمنجاة من انتقاد أبي البقاء فقد رد على أكثرهم، إلّا سيبويه، فإنه ذكره في ثمان مسائل[5]، وأيَّد أقواله، ولم يتجرأ على تخطئته، ولا النّيل منه، وذكر الخَليل في موضع واحد[6] ردّ عليه فيه، وذكر يونس في موضع واحد[7] أيده فيه، كما أنه رد على الأخفش في ستة مواضع[8] ورد على الجَرْميّ في موضعين[9]. ورد على المازِنيّ في موضعين[10]. ورد على قُطرب في ثلاثة مواضع[11]، كما رد على الزَّجاج في موضعين[12]، وأمَّا ابن السَّرَّاج فقد جاء ذكره في أربعة مواضع[13]، رد عليه

---

(١) التبيين أنظر المسائل (٣٨، ٥١، ٥٢، ٥٩، ٧٠).
(٢) التبيين المسائل رقم (١٤، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٨، ٤٥، ٥٢، ٦٦، ٧٩).
(٣) التبيين المسألتان رقم (٥٢، ٦٦).
(٤) التبيين المسألتان رقم (٤٩، ٦٠).
(٥) التبيين المسائل رقم (٢، ٦، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٤٦، ٤٧).
(٦) التبيين المسألة رقم (٣١).
(٧) التبيين المسألة رقم (٢٥).
(٨) التبيين المسائل رقم (٢٠، ٢٢، ٢٩، ٤١، ٥٧، ٦١).
(٩) التبيين المسألتان رقم (٢٠، ٢٢).
(١٠) التبيين المسائل رقم (١٩، ٢٠).
(١١) التبيين المسائل رقم (١٩، ٢٠، ٢٢).
(١٢) التبيين المسألتان رقم (٦٠، ٦٦).
(١٣) التبيين المسائل رقم (٢، ٥، ١٣، ٢٨).

في ثلاثة منها ورد عليه في الرابع دون أن يصرح بذكره، ورد على ابن كَيْسان في موضع واحد[1].

ثم بعد هؤلاء أورد رأي الفَارِسِيّ في خمسة مواضع[2] أيده في اثنين منها ورد عليه في ثلاثة، ولم يصرح بذكره في اثنين منها.

وذكر الرُّماني في موضعين[3] أيّده في أحدهما ورد عليه في الآخر، وذكر السّيرافي في موضع واحد[4] رد عليه فيه.

كما ذكر رأيين لابن جِنّي[5] رد عليه فيهما، ولم يصرح بذكره في أحدهما وذكر عبدَ القاهر الجُرجَانِيّ في موضع واحد[6] أيده فيه.

وإذا تجاوزنا كتابه «التّبيين» إلى غيره من مؤلفاته النَّحوية نَرى النَّزعةَ لا تكاد تَختلف، إلّا أنَّها تبدو واضحةً في «التبيين» أكثر من غيرها.

وفي «إعراب القرآن» نجد أبا البقاء يقول في إعراب قوله تعالى[7]: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ «... وقالَ الكوفيون هو إغراء والمفعول مقدم، وهذا عندنا غير جائز؛ لأن عليكم وبابه عامل ضعيف فليس له في التقدم تصرف»[8]. ويخطىء آراء الكوفيين، ويرد عليهم استجابة لنزعته البصرية ينظر قوله: في إعراب القرآن «... وقالَ الكوفيون «إيّاك» بكاملها اسمٌ وهذا بعيد جدّاً»[9]. ويقول في تركيب بلى: «... وقالَ الكوفيون هي

---

(١) التبيين المسألة رقم (٢٦).
(٢) التبيين المسائل رقم (٥، ٢٠، ٢٣، ٢٨، ٤٦).
(٣) التبيين المسألتان رقم (٦، ٣٠).
(٤) التبيين المسألة رقم (١٩).
(٥) التبيين المسألتان رقم (٢٨، ٣٣).
(٦) التبيين المسألة رقم (٢).
(٧) سورة النساء، آية: ٢٤.
(٨) إعراب القرآن ١/١٧٥.
(٩) إعراب القرآن ١/٦.

«بل» زيدت عليها الياء وهو ضعيف»[1].

ويقول عند قوله تعالى[2]: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ﴾ أنتُم مبتدأ، وفي خبره ثلاثة أوجه: . . . والوجه الثاني أنَّ الخبر هؤلاء على أن يكون بمعنى الذين، وتقتلون صلته، وهذا ضعيف أيضاً؛ لأن مذهب البصريين أن أولاء هذا لا يكون بمعنى الذين، وأجازه الكوفيون»[3]. فهو يضعف آراء الكوفيين لأنها لا تتفق مع آراء البصريين فقط، لا لعلّة أخرى.

وفي قوله تعالى[4]: ﴿وإن كانت لكبيرةً إلاّ على الّذين هدى الله﴾ الآية.

يقول: «. . . وقيلَ مفصل بني باللام بين أن المخففة من الثقيلة وبين غيرها من أقسام «أن» وقال الكوفيون «أن» بمعنى «ما» واللام بمعنى «الا»، وهو ضعيف جداً»[5] إلى غير ذلك من المواضع[6] التي ضعف فيها آراء الكوفيين في هذا الكتاب إرضاء لنزعته البصرية.

وفي «شرح اللُّمع»[7] يقول أبو البقاء في تقديم المستثنى على المستثنى منه: «. . . وأجازه الكوفيون واحتجوا بقول الشاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الجِنَّ بِهَا إِنْسِيُّ

وهذا عندنا ليس باستثناء، وإنما هو فعل، والجنَّ مفعول وأنسيٌّ فاعل».

---

(١) إعراب القرآن ١/٤٦.
(٢) سورة البقرة، آية: ٨٥.
(٣) إعراب القرآن ١/٤٨.
(٤) سورة البقرة، آية: ١٤٣
(٥) إعراب القرآن ١/٦٧.
(٦) إعراب القرآن ١/٩٢، ٩٣، ١٣٠، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٥، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٤٠، ٢٨١، ٢/١٠، ٢٠٤، وغير ذلك.
(٧) شرح اللمع لوحة ٩٥.

وكثيراً ما يورد رأي البصريين والكوفيين في كتابه هذا فيحتج لرأي البصريين، ويسكت عن رأي الكوفيين، فيقول في باب المبتدأ والخبر: «اختلف النحويون في عامل المبتدأ والخبر فقال البصريون يرتفع بالابتداء، وقال الكوفيون يرتفع بالخبر، والدَّليل على قول البصريين. . . إلخ»[1] ولم يوضح وجهة النظر الكوفية.

وفي باب «كان وأخواتها» يقول: «. . . أما ليس فللبصريين في تقديم خبرها عليها مذهبان. . . إلخ»[2] ولم يذكر رأي الكوفيين إطلاقاً. ومثله في مسألة الجَامِدُ لا يَتَحَمَّلُ ضميراً[3].

وكثيراً ما تجده يفند آراء الكوفيين ويرد عليها كما رأيناه في إعراب القرآن: فهو يقول في شرح اللمع: «المرتفع بعد كان مرفوع بها والمنصوب منصوب بها وقال الكوفيون يرتفع الاسم بعدها بالابتداء وينصب الخبر على الحال، ويسد مَسَدّ الخبر، وهذا فاسد لوجهين. . . إلخ»[4].

وفي باب إن وأخواتها قال أبو البقاء في «لكن»: «. . . وليست مركبة وزعم الكوفيون أنها مركبة من لا وكأن، وليس بشيء يتشاغل بإفساده. . .»[5].

وفي كتاب «اللُّباب»[6] يقول في مسألة تقديم خبر «ما زال» عليها: «. . . قال ابن كيسان وبقية الكوفيين يجوز تقديم الخبر عليها لأن ما والفعل صارا بمعنى الإثبات، وهذا ضعيف. . .».

وقال في باب «ما» الحجازية: «. . . ولما أشبهتها عملت في المبتدأ

---

(١) شرح اللمع لوحة ٤٢.
(٢) شرح اللمع لوحة ٥٩.
(٣) شرح اللمع لوحة ٤٣.
(٤) شرح اللمع لوحة ٥٨.
(٥) شرح اللمع لوحة ٦٦.
(٦) اللباب لوحة ٣٢.

والخبر كليس، وقال الكوفيون خبرها منصوب بحذف حرف الجر، وهذا فاسد لثلاثة أوجه. . .»[1].

وقال في باب إنّ وأخواتها: «لكن مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من أن والكاف زائدة والهمزة محذوفة وهذا ضعيف جداً»[2] لأن التركيب خلاف الأصل وغير ذلك مما يطول ذكره.

ورأي العكبري الموالي للبصريين المنتصر لهم لم يتغير في مؤلفاته وليس معنى هذا أنه يقدس آراءهم، بل يمحصها، وينتقي منها ما تؤيده الأدلة، ويرد على المخالف، وينتقده بشدة وقد تقدم رده على كثير من مشاهير علماء البصريين.

ثانياً: أبو البقاء يعتمد الأصول البصرية[3]:

ومن هذه الأصول قولهم:

«لا يجوز نداء ما فيه «أل» لأن «أل» تفيد للتعريف و«يا» تفيد التعريف.

ومنها: «الأصل في الأسماء ألا تعمل».

قال أبو البقاء مع البصرين أنَّ العامل في الفاعل والمفعول الفعل[4] وحده، وذلك مراعاة لهذا الأصل الذي وضعوه بينما يرى الكوفيون غير ذلك.

واتباعاً لهذا الأصل رفض أبو البقاء أن يعمل المبتدأ في الخبر والخبر في المبتدأ[5].

---

(١) اللباب لوحة ٣٣.

(٢) اللباب لوحة ٤٠.

(٣) مدرسة البصرة للدكتور عبد الرحمن السيد ص ١٩٢ فما بعدها.

(٤) التبيين المسألة رقم (٣٦).

(٥) التبيين المسألتان رقم (٢٧، ٢٨).

ومنها قولهم: (المعمول لا يقع إلاَّ حيث يقع العامل).

واتباعاً لهذا الأصل قال مع البصريين لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة[1].

وقال أيضاً استناداً إلى هذا الأصل: يجوز تقديم خبر ليس عليها مع أن الجمهور على خلافه. إلى غير ذلك[2].

ثالثاً: أبو البقاء يستعمل المصطلحات البصرية:

أكثر المُصطلحات التي استعملها أبو البقاء ورد بما تعارف عليه البصريون.

وقد خطأ الكوفيين في نصبهم على الخلاف وبين أن الخلاف لا يوجب النصب، وذلك من وجهة نظره هو اتباعاً لميوله الموالية للبصريين فقال: «... ويدل على فساد ما ذهبوا إليه أن الخلاف لو أوجب بالنصب الجاز نصب المبتدأ...».

وقال[3]:

«وأمَّا الكوفيون فجواب كلامهم إبطال النصب بالخلاف».

فإذا كان أبو البقاء يعد نفسه من النحاة البصريين ويتعصب لآرائهم ويتشدد بالتمسك بالمذهب البصري فكيف يجوز لنا أن نعتبره كوفي المذهب أو بغدادياً.

إذاً فمذهب أبي البقاء مذهب المتأخرين الموالين للمذهب البصري.[4]

---

(١) التبيين المسألة رقم (٣٢).
(٢) التبيين المسألة رقم (٤٧).
(٣) المسألة ٦٠.
(٤) المسألة ٦١.

النسخ التي اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب:

اعتمدتُ في إخراج هـذا الكتاب على نسختين خـطيتين، ونسخة مطبوعة.

أما النسخة الأولى: فهي النسخـة المحفوظـة في مكتبة الجمعيـة الآسيوية بكلكتا في الهند، ومنهـا صورة (ميكـروفيلم) في معهد إحيـاء المخطوطات (غير مفهرس)، ورمزت لها بحرف (أ)، وهي نسخة ناقصة من آخرها، وتشتمل على خمس وثمانين مسألة، وتقع في (١١٤) ورقة، قياسها ٢٠ × ٣٠ وعدد أسطر كل صفحة ما بين ١٤ ـ ١٨ سطراً، وفي كل سطر عشر كلمات ـ تقريباً ـ، وهي مكتوبة بخط نسخي نفيس، قليـل الضبط بالشكل، فيها تقطيع وترفيع وطمس بعض الكلمات بقلم ولد المصنّف (عبد الرحمن) كما هو مدون على الغلاف.

ويظهر أنها كتبت في حياة المؤلف لأنَّ الناسخ قال بعد ذكر المؤلف: (أدام الله تأييده وتسديده) ولو أنها كتبت بعد وفاته لقال: رحمـه الله أو غفر الله له... أو نحو ذلك مما يدل على وفاته.

وعليها سماع أحمد بن يُوسف الفِهري اللَّبلي[1]، على شيخه علمِ الدّين اللُّورقي[2] بدمشق المحروسة، عن مصنّفه أبي البقاء العُكبَريّ. وهذا مدَوَّن على الغلاف أيضاً، كما أن عليها تمليكاً باسم أحمد بن محمـد الخفـاجي العالم اللغـوي[3] والمفسّـر والأديب المشهـور المتـوفى سنـة ١٠٦٩هـ.

وقد صححت هذه النُّسخة ـ كما يظهر ـ مرتين، الأولى بخط الناسخ، مما يدل على أنه قرأها قراءة تصحيح على والده، بعد أن نسخها عنه إملاءً.

---

(١) بغية الوعاة: ١/٤٠٢، ٤٠٣.

(٢) تقدّم في ذكره تلاميذه.

(٣) خلاصة الأثر: ١/٣٣١.

والثانية بخط اللَّبلي فقد ورد في اللوحة رقم (١٨) بلغ تصحيحاً على شيخنا أمتعنا الله به، وفي نهاية بعض المسائل يكتب (بلغ قراءة).

وهذه النُّسخة مُضطربة، فقدمت بعض ملازمها على بعض قبل ترقيم صفحاتها ثم رقمت صفحاتها بعد ذلك مما سبب لي بعض الجهد في إعادتها إلى وضعها السَّليم، وقد فُقد من الكتاب ورقة واحدة كتب على الوجه (أ) بقية مسألة (حد الاسم)، وعلى الوجه (ب) أول مسألة (كيف).

وذكر في هذه المخطوطة مسألة (الاسم ما صح الإخبار عنه) إلَّا أنه عدل عن هذه المسألة فألغاها، ودمجها في مسألة: (حد الاسم) وكتب عليها مُكرّر.

وأما النُّسخة الثانية: فهي نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٢٨ نحو) ضمن مجموع وتقع في ثمان عشرة ورقة فقط، وتشتمل على خمس عشرة مسألة فقط، لكنها أخذت شكل كتاب مستقل ـ فيما يظهر ـ حيث ختمت بقوله: هذا آخر إملاء للشيخ محب الدين أبي البقاء وصلّى الله على «سيدنا» محمد وحسبنا الله ونعم الوكيل... إلخ. وكاتبها هو يوسف بن يوسف بن محمد بن خضر بن يعقوب بن خضر الشافعي كما ورد في نهاية المخطوطة، ورمزنا لهذه النسخة بالحرف (ب).

وأما النسخة الثالثة: فهي النسخة التي رمزنا لها بحرف (ط) وهي تحقيق الدكتور محمد خير الحلواني للنسخة المتقدمة (ب) ونشر في مكتة الشهباء في حلب، وقد بادر الدُّكتور فأرسل إليَّ نسخة من هذا الكتاب قابلتها بمزيد من الشُّكر والتقدير والامتنان، وقد قام الدكتور في تحقيق هذا الكتاب بجهد واضح، وعمل مشكور، فقدم للكتاب مقدمة جيدة وحاول ـ قدر استطاعته ـ تقويمَ النص، والبحث عن مصادره، وقارن نصوصه بما أورده السُّيوطي في كتاب ـ (الأشباه والنظائر في النحو) وعلّق عليه تعاليق جيّدة مفيدة، ووضع عناوين مسائل الكتاب وقد استفدت فائدة كبيرة من

عمل الدكتور ولا يسعني هنا إلّا أن أسجل له خالص شكري وتقديري إذ استفدت من تعليقاته وتسميته بعض المسائل إلّا أنني غيرت بعض العناوين إلى عناوين أكثر ملاءمة للنص، وبالرّغم من إكباري وتقديري لجهد الدّكتور فإنني أرى أن عمله لا يخلو من بعض الـهنات التي وقع فيها المحقق الفاضل ومن ذلك ما أذكره هنا إيثاراً للأمانة العلمية وخدمة للنص.

١ ـ حذفت كلمة (لما) في السطر الأخير من ص ٦٠ وهي موجودة في الأصل لوحة (٦) السطر (٥).

٢ ـ حذفت كلمة (إنّه) في السطر ١٢ من ص ٩١ مع أنها موجودة في الأصل لوحة (١١) السطر (١٢).

٣ ـ حذفت كلمة: (المفعول) في السطر (٧) من ص ٩٧ وهي موجودة في الأصل لوحة ١٢ السطر ١٢.

٤ ـ تحرفت كلمة: (قائم) إلى كلمة (نائم) مرتين في ص ٩٦ السطر (١٠) وهي موجودة (قائم) بالأصل لوحة ١٢ السطر الأخير.

٥ ـ في ص ١١٨ السطر الأخير غير قول المؤلف: (كالوضع) إلى قوله: (بالوضع) وهي موجودة في الأصل لوحة (١٦) السطر (١٣).

٦ ـ حذفت كلمة: (هو) ومكانها في السطر السادس من ص ١٢١ وهي موجودة في الأصل السطر ١٠ من لوحة ١٧.

٧ ـ وفي ص ١٢٥ السطر (٥) سقطت كلمة: (ذلك) مع أنها موجودة في الأصل لوحة ١٧ السطر التاسع.

وهذا التغير والاختلاف بين المخطوطة والمطبوعة لا يمكن أن نحمل المحقق مسؤوليته، فقد يكون راجعاً لظروف الطباعة.

ولكن المحقق الفاضل وقع في بعض الأخطاء التي لا يحتمل أن تكون ناتجة عن أخطاء مطبعية ومن ذلك:

١ ـ في ص ١٢٥ هامش رقم (٤) قال المحقق: إنّ لفظة (حرف) الموجودة في السطر (١٠) غير موجودة في الأصل، وإنّما هي زيادة من المحقق، وبالرجوع إلى الأصل تبين لي أنّها موجودةٌ انظر السطر رقم: (١٣) من اللوحة رقم: (١٧).

٢ ـ في صفحة ١٢٦: السطر التاسع غيّر المحقق قول المؤلف: (حذف اللام) إلى قوله: (حذف لام الأمر) ولم ينبه على ذلك، وهذا مخالف لما في الأصل لوحة ١٨، السطر ٣.

٣ ـ وفي ختام المخطوطة نقل المحقق قول الناسخ هذا آخر إملاء الشيخ محب الدين أبي البقاء... إلخ وأسقط كلمة (محب الدين).

عملي في التحقيق:

لعل أول عمل قمت به تجاه هذا الأثر هو ترتيب الكتاب فقد كانت نسخة (أ) منثورة الأوراق، ولم ترقم صفحاتها إلاّ بعد اضطراب أوراقها، فصعب ترتيبها ثانية، واتخذت في ترتيبها أسلوب تتبع مسائلها، ووجدت الناسخ يجمع ـ غالباً ـ بين بعض المسائل بحيث يختتم المسألة، ويبدأ بالتي تليها في صفحة واحدة، وهكذا، وهكذا... إلى آخر الكتاب.

والاضطراب إنما وقع في المسائل الأولى أكثر من غيرها، ومسائل الكتاب الأولى وردت منتظمة في النسخة (ب) ما يسّر لي مهمة ترتيبها، وإذا انتهت المسألة في آخر الصفحة، وبدأت مسألة أخرى من أول الصفحة كان تركيزي في التحري أكثر وأكثر، مخافة أن يكون بين المسألتين مسألة ساقطة، أو متأخرة عن مكانها الأصلي، فأستعين بعدة قرائن منها مناسبتها للمسألة التي قبلها والتي بعدها فليس من المناسب أن يضع المؤلف في باب الحال مثلاً بين مسألتين من باب (إن).

ومنها أنني أنظر إلى مكان المسألة في الإنصاف، لأنه قريب الشبه بترتيب كتابنا هذا.

ومنها الرجوع إلى السرد الذي أورده أبو حيّان في تذكرته: ٥٥٢ والسيوطي في كتابه الأشباه والنظائر في النحو ٢/١٤٠ وأثبتا فيه عناوين المسائل الخلافية حسب ما جاء في الإنصاف والتبيين.

ومنها موضع المسألة من كتاب اللُّباب في النحو لأبي البقاء.

هذه التحريات عملت بها في بعض المسائل منها وضع (مسألة تقديم ألفاظ الإغراء عليها) في موضعها المناسب، حيث بدأها الناسخ بأول الصفحة، والمسألة التي قبلها لا تدل دلالة أكيدة على أن هذه المسألة بعدها، فاجتهدت ثم وضعتها قبل مسألة عامل النصب في المفعول معه، وهذا هو موضعها في الإنصاف، وسرد الأشباه والنظائر.

وحاولت جاهداً أن أخرج النص بصورة قريبة مما كتب، فقارنت نصوصه بمؤلفات أبي البقاء التي عثرت عليها، ويقول السيُّوطي عنه في الأشباه والنظائر.

كما أنني حاولت قدر استطاعتي تقويم النَصّ، وكتبت كثيراً من كلماته بالرّسم المتعارف عليه فقد كتبت بعض كلماته المكتوبة بالطريقة القديمة مثل (مسله)، (ثلثه)، (مسايل)، (فايدة)، (هكذى)، فكتبتها مسألة، وثلاثة ومسائل، وفائدة، وهكذا... وغير ذلك.

وقمت بترجمة الأعلام الذين أوردهم المؤلف في النَصّ وَدَلَلْتُ على مواضع الآيات في القرآن الكريم، ونَسَبْتُ الأبيات الشّعرية، وكثيراً من أقوال العلماء، وأشرت إلى كلِّ مسألة وجدت في كتاب الإنصاف، وذكرت رقمها هناك، وعنوانها، وأوردت شيئاً لبعض المصادر في تخريج كلّ مسألة، ليستفيد به القارىء إن أراد التوسع في أي مسألة من مسائل الكتاب.

والله ولي التوفيق.

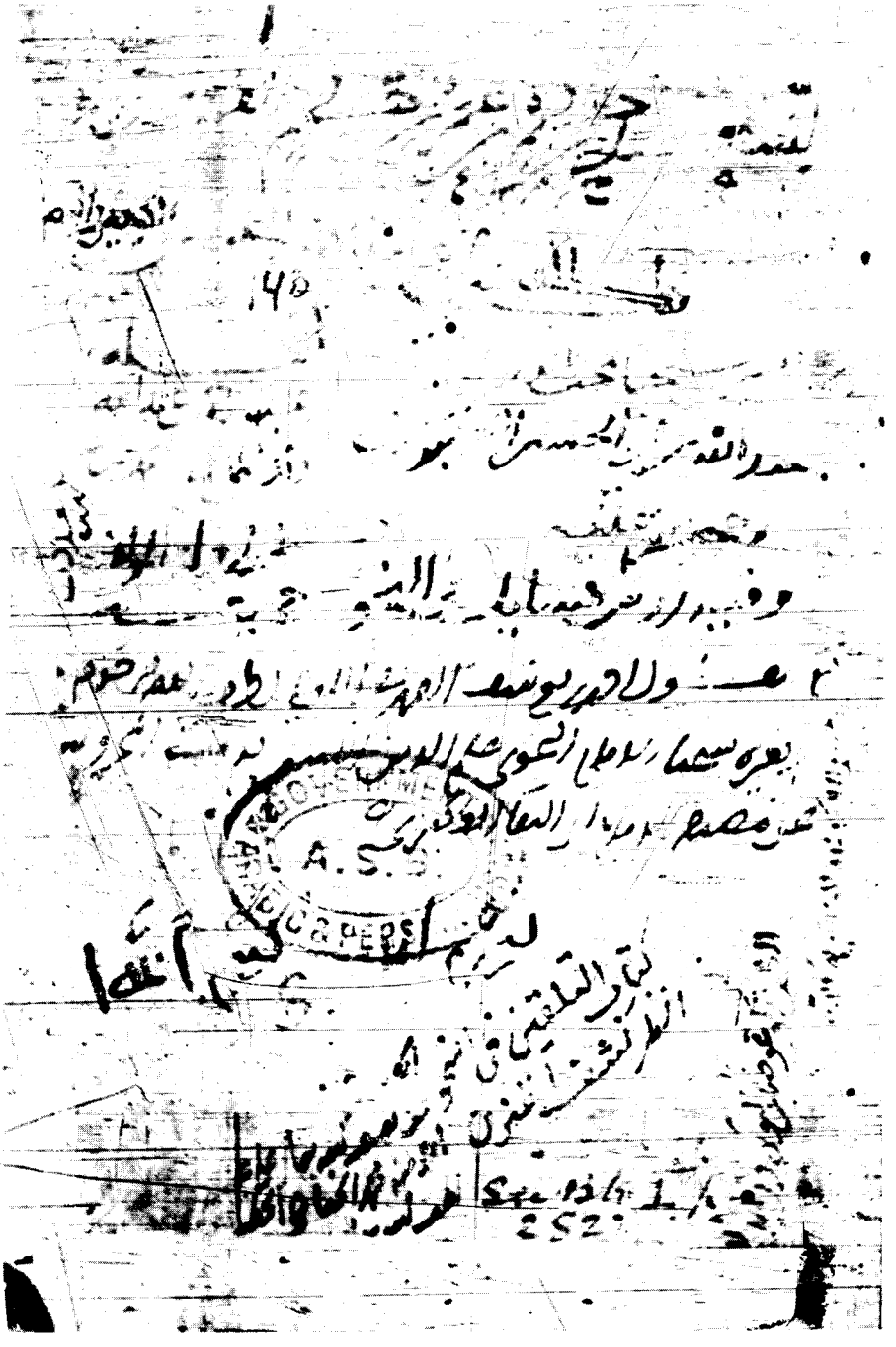

ورقة العنوان من الأصل

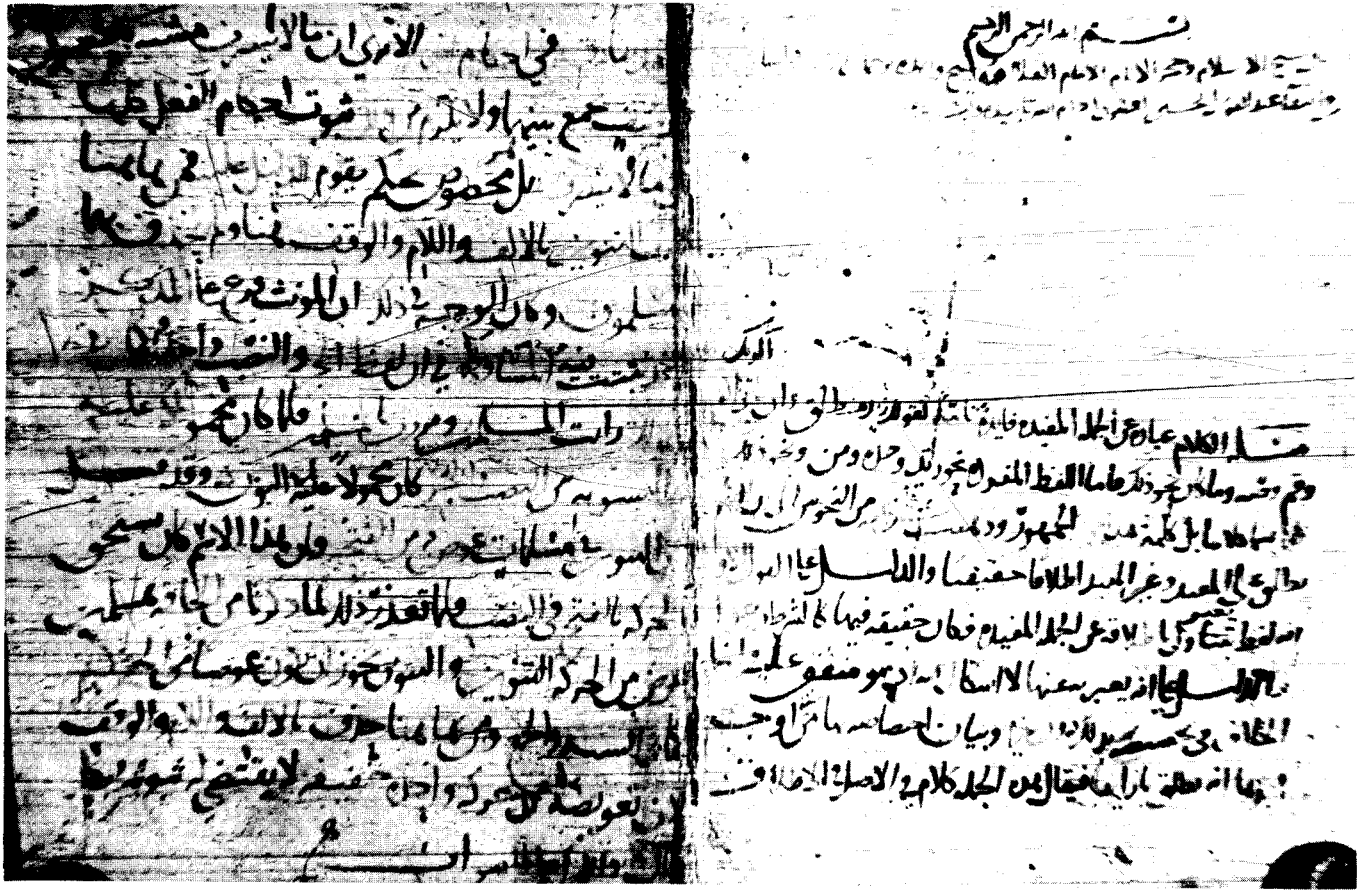

الورقة الأولى من الأصل